الباب الخامس
تفاقم الاختلال الجغرافي في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يغذي الاختلالات الاقتصادية بحسب المناطق الجغرافية في نظام العولمة

دول تصدر النصيب الأعظم من الاستثمارت الأجنبية المباشرة وتستأثر بالنصيب الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن أكبر مأخذ يمكن لخصوم العولمة أخذه عليها هو أن زمانها لا يغطي كل مكان في العالم. فالعولمة صانعة كبيرة للتفاوت؛ والمستبعدون من مائدتها أكثر بكثير من المدعوين. والإحصائيات المتاحة لا تدع مجالاً للشك في هذا فخلال الأربعين سنة المنصرمة من عمرها، استقبل ٣٠ بلداً ٩٣,٢ بالمئة من الاستثمارات المباشرة، بينما صدرت هذه البلدان الثلاثين بدورها بنسبة ٩٨,٩ في المئة من مجمل الصادرات،

وهذه البلدان الثلاثون تصدرُ أيضاً ٩٢ بالمئة من الصادرات التكنولوجية وتتلقى ٩٨,٨ من المدفوعات.

إنه لأمر لافت للنظر أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠٠٣، بلغت ٦٥٠ مليار دولار، بما لايختلف إلا بقليلٍ عن قيمة الاستثمارات المماثلة في عام ٢٠٠٢، وأن قيمة الاستثمارات في عام ٢٠٠٣ كانت منخفضة انخفاضاً شديداً بنسبة ٤٦ بالمئة عما كانت عليه قيمتها في العام٢٠٠٠؛ الأمر الذي يعني إخفاق ألوف السياسات والتشريعات التي تبارت الدول وخاصة منها النامية والاشتراكية سابقاً في وضع أكثر التشريعات والقوانين الإدارية والترتيبات الإجرائية ليبرالية وانفتاحاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأجنبية المشتركة والمحلية، وكان لتأخر الانتعاش الاقتصادي العالمي وانخفاض ربحية الشركات وانحدار أسعار الأسهم بعد ارتفاعاتها بفعل المضاربة في الأسواق المالية. إضافة إلى تراجع الخصخصة في عدد من الدول. توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم سنة ٢٠٠٣بنسبة ٧١ بالمئة في البلدان الصناعية المتطورة و٢٩ بالمئة فقط في البلدان النامية بما فيها الهند والصين؛ الأمر الذي يمثل استمراراً في اختلال الاستثمار والنمو بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وذلك بعد مرور أكثر

من خمسة عشر عاماً على انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي الدولي، وانتشار الليبرالية الاقتصادية ونظام السوق في العالم؛ أي إن نظام العولمة الراهنة لا يتيح تخفيف الاختلال والتفاوت في الاستثمار والنمو بين الشمال والجنوب وإنما يزيدهما حدة.

انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل الخمس (٢٠ بالمئة) خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة مع عام ٢٠٠١، لكن هذا الانخفاض وصل إلى أدنى معدل له في عام ٢٠٠٣ حيث قدر بـ ٦٥٣ مليار دولار؛ أي المستوى نفسه الذي بلغه في عام ٢٠٠٢.

أَسْهَمَ الانخفاض المستمر في عدد عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات عبر الحدود (أي في بلدان مختلفة) ولا سيما منذ أواخر الثمانينيات في جمود الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ إن العمليات المذكورة تعد قوة جذب رئيسة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. لكن من المتوقع أن تتحسن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام القادمة. وستعتمد تدفقات الاستثمارات إلى الدول المنفردة والمناطق والقطاعات على عوامل عدة منها: النمو الاقتصادي وربحية الشركات واستراتيجياتها، واتساع الخصخصة وسرعتها إلى جانب اعتبارات الأمن والسلامة.